

ورقة بحثية مقدمة إلى:

الملتقى العلمي الدولي العاشر حول:

فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، تجارب الماضي وتحديات المستقبل

بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

يومي 17 و18 نوفمبر 2015

استمارة المشاركة

<p>الاسم واللقب: بن جميل هناء</p> <p>الوظيفة: طالبة</p> <p>المؤهلات العلمية: سنة ثالثة دكتوراه الطور الثالث</p> <p>التخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية</p> <p>الجنسية: جزائرية</p> <p>المؤسسة: جامعة محمد خيضر – بسكرة-</p> <p>الهاتف: 0557417875</p> <p>البريد الإلكتروني: hana.ben87@yahoo.fr</p>	<p>الاسم واللقب: محفي أمين</p> <p>الوظيفة: أستاذ محاضر أ بقسم العلوم التجارية</p> <p>المؤهلات العلمية: دكتورة في العلوم</p> <p>التخصص: الاقتصاد الدولي</p> <p>الجنسية: جزائرية</p> <p>المؤسسة: جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-</p> <p>الهاتف: 05.57.39.86.26</p> <p>البريد الإلكتروني: mokhefiamine@yahoo.fr</p>
<p>عنوان المداخلة</p> <p>تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق لأهداف المربع السحري للدور في ظل التحولات الاقتصادية الجزائر خلال الفترة (2001-2014)</p>	

تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق لأهداف المربع السحري للدور في ظل التحولات الاقتصادية

الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

ملخص.

تهتم السياسة النقدية بتحقيق التوازن الاقتصادي كونها تعد أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تستخدم كوسيلة لمتابعة أداء الاقتصاد الوطني وكذا أداة فعالة لحمايته. واقتناعا من الجزائر وفي إطار سعيها للالتحاق بركب الاقتصاديات العالمية فقد أصبح الشغل شاغل أمام السلطات النقدية في الجزائر والسلطات العامة بشكل عام تجسيد وتحقيق أهداف المربع السحري من خلال المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار، محاربة البطالة عن طريق زيادة نسبة التوظيف، تحقيق معدل نمو اقتصادي فعلي موجب، تحقيق التوازنات النقدية الخارجية من خلال المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية وضمان استقرارها بعيدا عن الاضطرابات المحتملة.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي، المربع السحري، الاقتصاد الجزائري.

Résumé.

En s'intéressant à atteindre l'équilibre économique, la politique monétaire est considérée comme l'un des principaux piliers de la politique économique générale de l'État et un moyen de surveillance des performances de l'économie nationale, ainsi qu'un outil efficace pour la protéger. L'Algérie, dans le but de rejoindre les économies mondiales s'est efforcée à réaliser les objectifs du carré magique en maintenant la stabilité des prix, lutter contre le chômage en augmentant la proportion de l'emploi, atteindre un taux de croissance économique réel positif, réaliser les équilibres monétaires extérieurs par le maintien de l'équilibre de la balance de paiements et l'amélioration de la valeur de la monnaie nationale et le maintien de sa stabilité.

Mots clé : la croissance économique, le chômage, l'inflation, l'équilibre extérieur, le carré magique, l'économie algérienne.

مقدمة.

يعد الاهتمام بتوفير الظروف الاقتصادية الملائمة التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتحقق من خلال معالجة مختلف المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة، من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية وأكثر الطرق فعالية للنهوض بالأداء الاقتصادي والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية بأسلوب متطور.

وإزاء تدهور الأداء الاقتصادي الجزائري كمحصلة ونتيجة طبيعية لتأثير الظواهر الاقتصادية بشقيها الداخلي والخارجي ظهرت الدعوة إلى تبني برامج من شأنها القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية والتي تمثلت خلال فترة الدراسة في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، إلا أنها كانت مجدية في بعض الأحيان ومجحفة وصعبة ومكلفة أحيانا أخرى.

الإشكالية.

إن تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية أمر صعب المنال إذ قد يراه البعض مستحيلا، **فإلى أي مدى استطاعت السياسة النقدية في الجزائر تحقيق أهدافها النهائية أو ما يسمى بالمربع السحري لكالدور خلال الفترة (2001-2014)؟.**

أهداف البحث.

تتطوي هذه الدراسة على جملة من الأهداف لعل أهمها:

- ✓ الإطلاع على المحاولات التي بذلتها السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق أهدافها الكبرى ومن ثم تحسين الوضع الاقتصادي العام بها؛
- ✓ تبيان أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنهوض بالاقتصاديات الوطنية.

أهمية البحث.

ويستمد هذا البحث أهميته من خلال تتبع مسار السياسة النقدية فيما يخص أهدافها الكبرى، لتدارك النقص الذي يعترئها، وتثمين الجهود المبذولة في هذا الشأن.

منهج البحث.

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تماشيا مع متطلبات الموضوع، حيث اشتمل هذا البحث على مصادر بحث ذات صلة بموضوع الدراسة من كتب، ودوريات، ومواقع الكترونية، بالإضافة إلى البحوث المقدمة ضمن الملتقيات والمؤتمرات والتي هي ذات صلة مباشرة بموضوع أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

خطة البحث.

لأجل الإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق الأهداف المرجوة، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: تطور الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر.

ثانيا: مدى تحقيق السياسة النقدية في الجزائر لأهدافها النهائية.

أولا: تطور الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر.

حدد قانون 10/90 والأمر 11/03 المتعلقين بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الخارجي، إلا أنه ومع تطور السياسة النقدية في الجزائر وبصدور الأمر 04/10 في 26 أوت 2010 فقد أصبح الحد من التضخم الهدف النهائي والصريح للسياسة النقدية وكذا البحث عن الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة.

1- هدف النمو الاقتصادي : يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة¹. ويعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية والذي يتحقق من الاستثمار وتحريك الطاقات الانتاجية بشكل مستمر، مما يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية. ويوضح الجدول الموالي تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

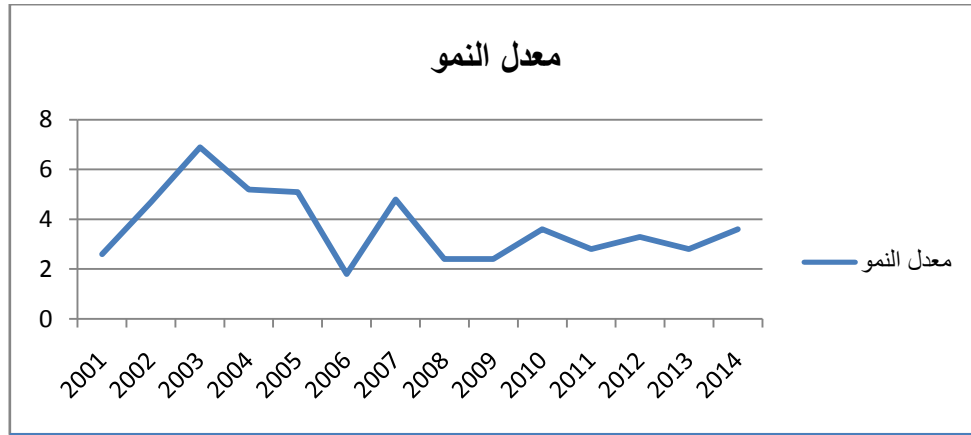
جدول رقم 01: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2001-2014). الوحدة (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	1,8	4,8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	2,4	2,4	3,6	2,8	3,3	2,8	3,6

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، التقارير السنوية للبنك المركزي من 2002 إلى غاية 2013.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 قد أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال برامج تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي ساهم بشكل ملحوظ في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، حيث ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي من 2,6% سنة 2001 إلى 6,9% عام 2003 لتعرف بعد ذلك مستويات مقبولة لكنها تعد ضعيفة مقارنة بالموارد والإمكانات التي تتوفر في الجزائر. ويمكن تمثيل بيانات الجدول رقم 01 في الشكل التالي:

شكل رقم 01: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

يتضح من الشكل أعلاه أن النمو الاقتصادي قد عرف ارتفاعا متزايدا ابتداء من سنة 2001 إلى أن بلغ ذروته عام 2003 بـ 6,9 %، ويعزى ذلك التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، حيث قفز سعر برميل النفط من 28 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 74,95 دولار للبرميل سنة 2007 ليتجاوز 111 دولار للبرميل سنة 2012². أما الفترة 2004-2012 فقد عرفت تذبذبا حيث انتقل معدل النمو الاقتصادي من 5,2 % سنة 2004 إلى 3,3 % سنة 2012، إلا أنها تعد مرتفعة نسبيا ويرجع ذلك إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2- مكافحة البطالة : تعد البطالة تهميشا اجتماعيا وهدر اقتصاديا في الاقتصاد الوطني، حيث يرتبط تحقيق معدلات بطالة منخفضة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاملة عن العمل. وقد سجلت معدلات البطالة انخفاضا هاما ابتداء من سنة 2001 إذ انتقلت من 33,2% إلى حوالي 10,8% عام 2014 كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم 02: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014). الوحدة (%).

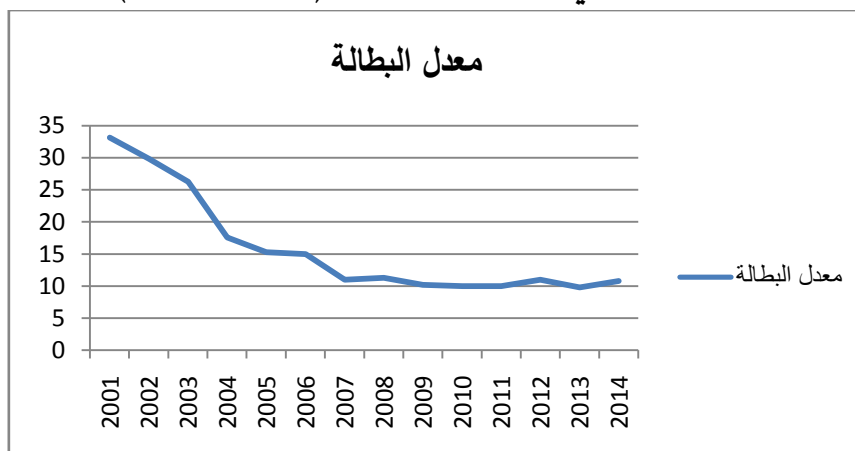
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	33,2	28,9	26,3	17,6	15,3	15	11
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,8

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير البنك المركزي من 2002 إلى 2013.

ارتكزت برامج الانعاش الاقتصادي على محاربة ظاهرة البطالة خصوصا بعد انتهاء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بمساندة مؤسسات النقد الدولية التي أسفرت عنها تكلفة اجتماعية باهظة نتيجة تسريح العمال وخصخصة بعض مؤسسات القطاع العام. وعليه فقد أدى اتباع سياسة نقدية توسعية من خلال وضع برامج جديدة لترقية الشغل وارتفاع الاستثمارات إلى انخفاض معدلات البطالة وبالتالي توفير

فرص عمل وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية. ويوضح الشكل الموالي تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة.

شكل رقم 02: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصادر بيانات الجدول رقم 02.

3- الحد من التضخم: تنجم ظاهرة التضخم عن كل زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويتم حساب التضخم على أساس مؤشر أسعار الاستهلاك وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي كما يلي:

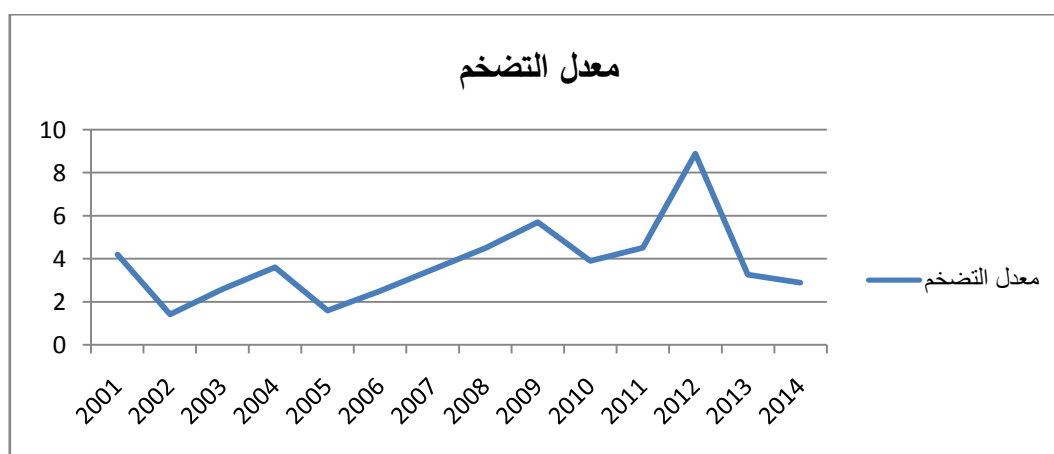
جدول رقم 03: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال (2001-2014). الوحدة (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4,2	1,42	2,6	3,6	1,6	2,5	3,5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4,5	5,7	3,9	4,52	8,89	3,26	2,9

المصدر: منشورات بنك الجزائر من 2002 إلى غاية 2013، الديوان الوطني للإحصاء ONS
يتضح من الجدول أعلاه أنه قد تم التحكم في التضخم حيث تراوح بين 0,3% سنة 2000 كأدنى قيمة له، ويعزى هذا الانخفاض إلى السياسة الحذرة التي انتهجتها الجزائر من جهة وأثر ارتفاع أسعار النفط من ناحية أخرى. إلا أنه سرعان ما ارتفع معدل التضخم عام 2001 إلى 4,2% ومرد ذلك نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22,3% جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الهادف إلى خفض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نسبياً. وقد تقلص معدل التضخم خلال الفترة (2002-2006) حيث بلغ 1,4% كأدنى حد عام 2001 و 3,6% كأقصى حد سنة 2004 ليرتفع عام 2007 إلى 4,5% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، مما دعا بصندوق النقد الدولي إلى تحذير الجزائر من عواقب ارتفاع

التضخم جراء السياسة التوسعية للإنفاق والموازنة العامة وارتفاع عجز الموازنة خارج قطاع المحروقات. وعموما يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر ناجمة عن التوسع في مكونات الإنفاق، الزيادة في تكاليف الإنتاج والمتمثلة أساسا في ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاجية، ارتفاع الكتلة النقدية، ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع سعر صرف اليورو علما أن 60 % من واردات الجزائر تتم بهذه العملة، فقد أدى ارتفاع الأجور والرواتب خلال الفترة (2000-2012) إلى تذبذب معدلات التضخم وارتفاعها، حيث انتقل معدل نمو كتلة الرواتب والأجور من 37,4 % سنة 2000 إلى 20,10 % عام 2001 والذي انعكس سلبا على معدل التضخم الذي تراوح بين 3 % و 2,4 % خلال نفس الفترة³.

شكل رقم 03: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال (2001-2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصادر بيانات الجدول 03.

وفي ظل هذا الظرف الذي يتسم بتوسع نقدي معتدل وحالة استمرار التضخم الداخلي، فقد واصل بنك الجزائر امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية سنة 2013، وذلك بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية وهذا بالتنسيق مع الأدوات الكمية الوسيطة في هذا المجال⁴.

4- تحقيق التوازن الخارجي : يعبر عن التوازن الخارجي بتصحيح الاختلالات التي تمس ميزان المدفوعات، إذ يعد عجز ميزان المدفوعات من أهم مظاهر الاختلالات الخارجية للدول. وفيما يلي جدول يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة:

جدول رقم 04: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (2001-2014)

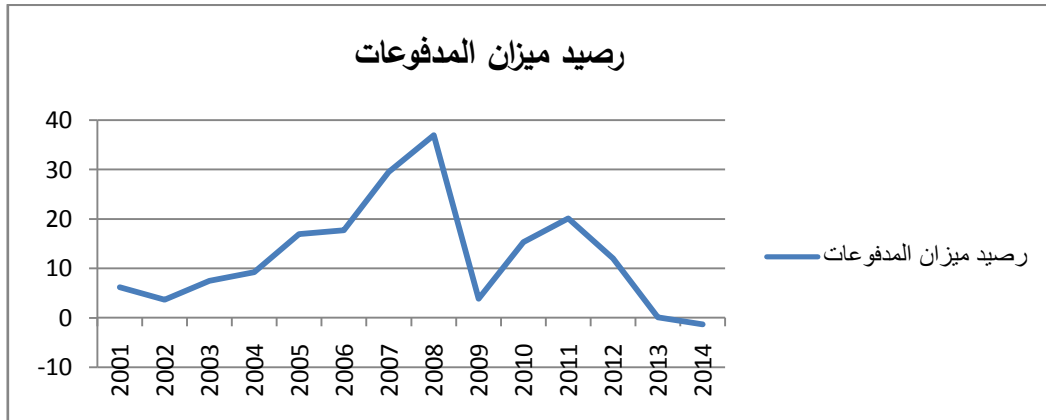
الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ر.ميزان المدفوعات	6,19	3,66	7,47	9,25	16,95	17,73	29,55
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ر.ميزان المدفوعات	36,99	3,86	15,32	20,14	12,057	0,134	-1,32

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، تقارير بنك الجزائر من 2002 إلى 2013.

سجل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2012 فوائض مهمة مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال، حيث وصل الفائض إلى 93,17 مليار دولار سنة 2006 وهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الرسمية للجزائر الناتجة عن ارتفاع النفط حيث بلغت 186,32 مليار دولار سنة 2012 مقابل 182,22 مليار دولار عام 2011. إلا أنه يلاحظ تراجع ملحوظ أو تدهور سريع للتوازن الخارجي عام 2009 ويعزى ذلك إلى الانخفاض الذي سجل على مستوى سعر برميل النفط الواحد الذي قفز من 149 دولار للبرميل عام 2008 إلى 50 دولار للبرميل سنة 2009⁵. وعموما نستنتج أن اختلال ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال ذو طبيعة هيكلية يعكس الاختلال الهيكلي للاقتصاد الذي يعتمد كلية على قطاع المحروقات ليبقى تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مرهون بتغير أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يجعل السياسة الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع لتغيرات الوضع الاقتصادي الدولي. وفيما يلي شكل يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2014).

شكل رقم 04: تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مصادر بيانات الجدول رقم 04.

ثانيا: مدى تحقيق السياسة النقدية في الجزائر لأهدافها النهائية.

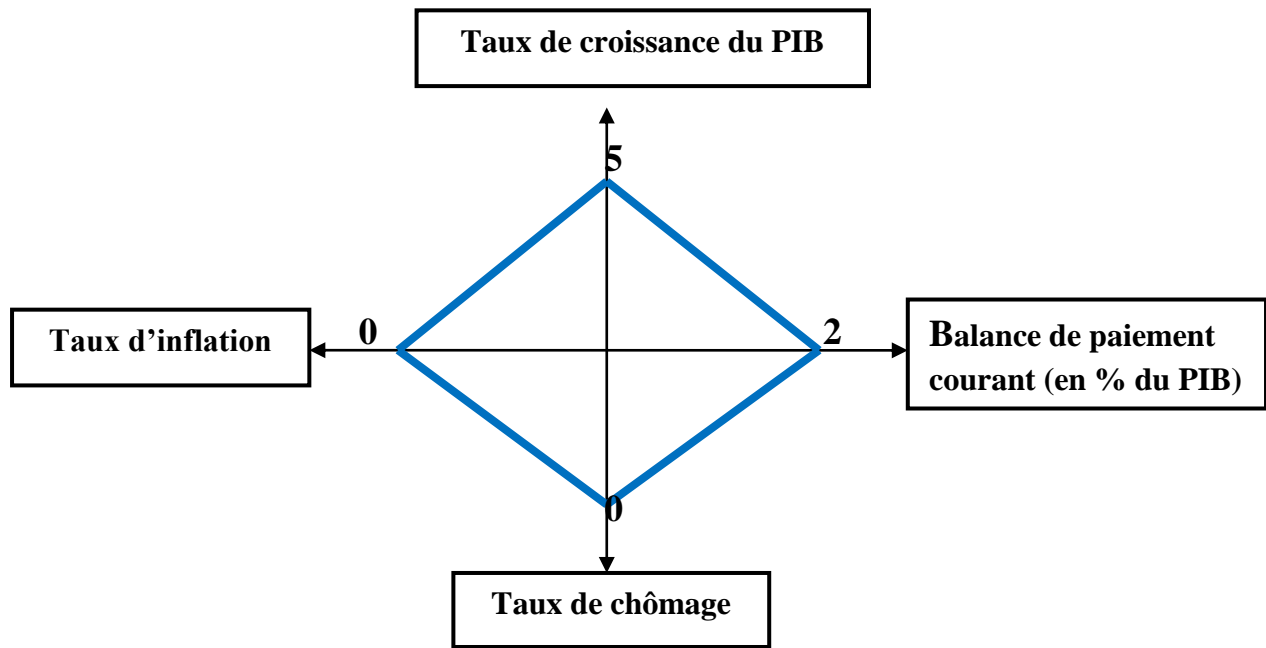
يعبر المربع السحري للاقتصادي الانجليزي نيكولا كالدور عن تلك الحالة المثلى التي تتحقق فيها جميع الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وذلك عند مستويات أو معدلات مثلى. والذي أجرى دراسة لدولة ما عام 1966 واقترح أن يتم تحقيق الأهداف الأربعة كما يلي⁶:

❖ أن يكون معدل النمو الاقتصادي، والذي يقاس بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB: 5 %؛
❖ معدل التضخم السنوي معدوم؛

❖ معدل البطالة السنوي يساوي 0 (صفر)؛

❖ قيمة الصادرات- الواردات / الناتج الداخلي الخام تساوي 2 %.

شكل رقم 05: المربع السحري لكالدور.



Source : Alain GENARD, la politique économique, 200 », p 3,
de: http://www.restode.cfwb.be/sc_eco/Kaldor.pdf

إن تتبع تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي سوف يمكننا من رسم مسار السياسة النقدية ومدى تحقيقها لأهدافها، حيث يمكن تمثيل تلك الأهداف بمربع كالدور من خلال متوسطات متغيرات التوازن الاقتصادي وفقا لمعطيات الجداول الموالي كما يلي:

جدول رقم 05: تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر خلال الفترة

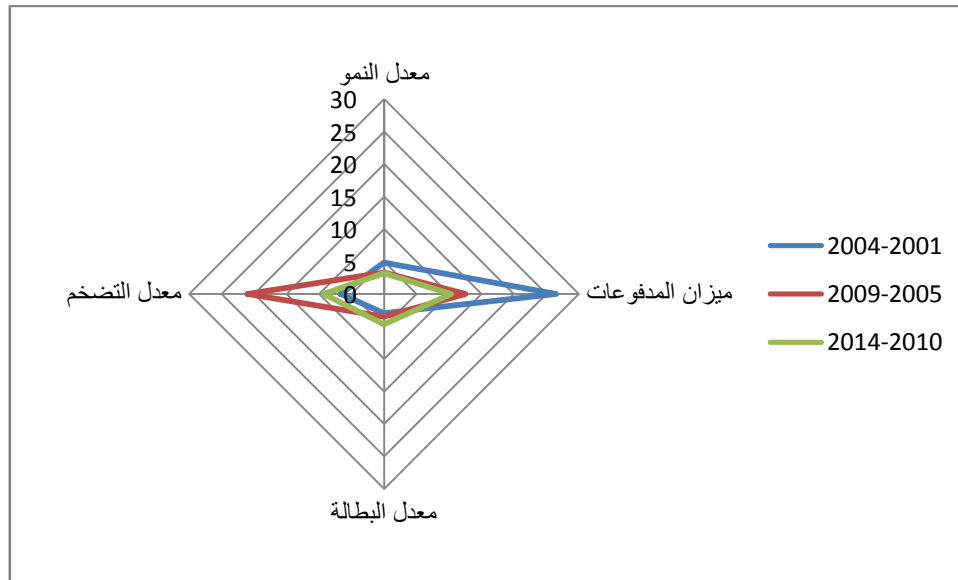
(2014-2001)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4,2	1,42	2,6	3,6	1,6	2,5	3,5
معدل البطالة	33,2	28,9	26,3	17,6	15,3	15	11
معدل النمو	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	1,8	4,8
ميزان مدفوعات	6,19	3,66	7,47	9,25	16,95	17,73	29,55
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4,5	5,7	3,9	4,52	8,89	3,26	2,9
معدل البطالة	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,8
معدل النمو	2,4	2,4	3,6	2,8	3,3	2,8	3,6
ميزان مدفوعات	36,99	3,86	15,32	20,14	12,057	0,134	-1,32

المصدر: تجميع الباحثان من مصادر البيانات السابقة.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول 05 كما أشرنا سابقا من خلال متوسطات متغيرات التوازن الاقتصادي خلال الفترة (2014-2001) كما يلي:

شكل رقم 06: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05 وباستخدام برنامج Excel.

- بالنسبة للفترة (2004-2001): خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة مبلغ 7

مليار دولار أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري موجهة أساسا لتحسين مستويات المعيشة

وانخفاض معدلات البطالة، حيث نجد أن الجزائر قد بادرت بإنجاز جملة واسعة من المشاريع الاستثمارية التي توزعت على مختلف القطاعات، الأمر الذي سمح بفتح المجال أمام مساهمة القطاعات خارج المحروقات في تطور الناتج المحلي الحقيقي بنسبة معتبرة ⁷، إذ يعتبر قطاع المحروقات الأكثر أهمية في جلب مناصب الشغل يليه قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي ساهم في استحداث أكثر من 817000 منصب شغل ما بين 2001-2003. وتحسنت على إثرها معدلات النمو الاقتصادي الذي بلغ نسبة 9,6% سنة 2003 بالإضافة إلى انتعاش ميزان المدفوعات مع السماح بمعدل تضخم مرتفع نسبيا، إلا أن ذلك يعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال تلك الفترة.

- بالنسبة للفترة (2005-2009): فقد تواصلت برامج دعم النمو الاقتصادي في إطار استكمال الإصلاحات الذاتية التي تستهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة، وذلك عن طريق خلق مناصب شغل في مختلف القطاعات الانتاجية، حيث رصد لهذا البرنامج مبلغ قدر بحوالي 4203 مليار دينار⁸. حيث مكن هذا البرنامج من استيعاب مشكلة البطالة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات في إطار استمرار ارتفاع أسعار النفط على الصعيد الدولي، مقابل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي التي تعكس تدهور أسعار المحروقات جراء بروز الأزمة المالية العالمية سنة 2007.

- أما الفترة (2010-2014): في إطار برنامج التنمية الخماسي الذي خصصت له الدولة مبلغ 21,214 مليار دينار جزائري (286 مليار دولار)، فقد واصلت السلطات النقدية جهودها فيما يخص مكافحة التضخم كهدف صريح للسياسة النقدية وبالتالي محافظتها على الاستقرار النقدي والمالي بالرغم من ضعف أداء ميزان المدفوعات الخارجي واستمرار العجز الميزاني، إلا أنها تبقى غير مستقرة لارتباطها بعائدات المحروقات. ومن ناحية أخرى فقد سمح نمو قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة بتسجيل معدل نمو حقيقي خارج المحروقات قدر بـ 7,1% سنة 2013 أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى 9,8% سنة 2013، واستنادا إلى ثبات ارتفاع سعر البرميل سنة 2013 بـ 109,55 دولار سجل ميزان المدفوعات الخارجي فائضا قدر بـ 4% من إجمالي الناتج الداخلي غير أنه يعد فائضا ضعيفا مقارنة بالسنوات السابقة، مما يجعل ميزان المدفوعات هشاً هو الأخير على المدى المتوسط، ومن هنا تبرز أهمية التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف من طرف بنك الجزائر ووضع التدابير الاحترازية اللازمة من أجل تعزيز الاستقرار المالي والنقدي⁹.

ومن خلال المربع السحري لكالدور في الجزائر المبين أعلاه نستشف دور برامج الإنعاش الاقتصادي في استيعاب مشكلة البطالة وتحسن رصيد ميزان المدفوعات بفعل ارتفاع أسعار النفط، دون تحقيق النمو الاقتصادي الكفيل بدفع عجلة التنمية المستدامة لهذا تبقى المؤشرات الاقتصادية الكلية هشة وغير مستقرة

نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية. ومن هنا فإن الوضع الاقتصادي للجزائر يستدعي تكثيف الإصلاح الاقتصادي بما يضمن إقامة هيكل إنتاجي واقتصادي قادر على تحقيق الاستقرار الكلي أو على الأقل يضمن التوازن الاقتصادي الكلي.

خاتمة.

يعبر الاقتصادي الانجليزي **نيكولا كالدور** عن الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالمربع السحري كونه يجسد الحالة المثلى التي يشهدها الاقتصاد الكلي في أي نظام كان لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام. ومن أجل ذلك تعاني العديد من الدول ومنها الجزائر من إشكالية تطبيق أهداف المربع السحري على أرض الواقع وتبحث دائما عن السبل والسياسات والاستراتيجيات التي تمكنها من تحقيق ذلك التوازن الاقتصادي العام أو الكلي. فتعتمد إلى محاربة التضخم مثلا مع المحافظة على مستويات البطالة عند حدودها الطبيعية، استقرار مستويات الأسعار داخليا دون المساس بهيكل التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وزيادة مستوى التشغيل دون تغيير معدل سعر الصرف. كلها قضايا تحد من إمكانية تطبيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية على أرض الواقع دون عناء شديد.

إن فعالية السياسة النقدية تكمن أساسا في استقلالية البنك المركزي عن السلطة النقدية، واختيار أدوات الرقابة النقدية التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للدولة من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية. وقد تميز الاقتصاد الجزائري بتحسين طفيف في مختلف مؤشرات لاعتماده برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي وهي برامج تسعى لتخفيض البطالة ورفع النمو مع السماح بمعدل طفيف من التضخم وكون أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ونتيجة لارتفاع سعر البرميل فقد عرف استقرار في بعض المؤشرات وأحيانا تذبذب وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة وغيرها. وموازية مع ذلك فقد بقيت مشاريع برامج الإنعاش الاقتصادي هي الأخرى تعاني من تأخر في الانجاز على الرغم من حجم الإنفاق العمومي الضخم الذي طبع عليها، خاصة وأن الإنعاش لم يظهر في القطاعات المحركة كقطاع إنتاج المواد المصنعة، والصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، ومرورا بهشاشة الوضع الاقتصادي الحالي الذي عراه انهيار أسعار النفط وكشف مدى تخطيط الحكومات المتعاقبة في إيجاد الوصفة الناجعة لمرض مزمن اسمه الريع البترولي، فقد كان للصدمة البترولية تبعات على الصعيد الاجتماعي حيث أن التهاب الأسعار نتيجة قرار الحكومة مرجعة سعر صرف الدينار أثر مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن ولتتهم بشكل سريع حجم الزيادات في الأجور، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وهذا سوف لن يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. لتبقى إشكالية تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر أمر بعيد المنال.

- ¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 268.
- ² محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 147.
- ³ Ali TITOUCHE, le rythme d'inflation évalue a 6,3%..., le quotidien El Watan, Algérie, 19 juin 2008, de: <http://www.elwatan.com/archives/rubrique.php?ed=2008-06-19&rub=ew:w:une:économie>
- ⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص 145.
- ⁵ مركز الناطور للدراسات والأبحاث، الاقتصاد الجزائري: قراءة في المعطيات والمؤشرات مقارنة بين مرحلتين مرحلة الأزمة والتدهور ومرحلة التحسن، عن موقع: <http://natourcenter.info/portal/2012/02/29/536/>
- ⁶ KouiderBOUTALEB, efficacité des politiques économiques et croissance : le cas de l'Algérie, communication au colloque internationale sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen orient et nord d'Afrique, alger, 14 et 15 novembre 2005, p 107.
- ⁷ محمد بوهزة، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول ، يومي ، جامعة فرحات عباس1، سطيف، ص 14.
- ⁸ علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة والثبات التشريعي، 25-28 جانفي 2015، شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، ص 6.
- ⁹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، مرجع سبق ذكره، ص ص 194، 195.